



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

كلمة معالي السيد/ أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية
في الندوة القومية
حول
(تطوير مكاتب ومنظومة التشغيل في الدول العربية)
{القاهرة 20- 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2014}

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة ممثلو أطراف الانتاج

السادة الخبراء

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً وأن أعرب لكم عن الشكر والتقدير على تلييتكم الدعوة للمشاركة في أعمال هذه الندوة الهامة بشأن التباحث حول مختلف الجوانب ذات العلاقة بأوضاع مكاتب ومنظومة التشغيل في البلدان العربية، والتي تعقدتها منظمة العمل العربية في القاهرة بجمهورية مصر العربية، البلد الثاني للأشقاء العرب. ويأتي تنفيذ هذا النشاط ضمن خطة عمل المنظمة لعام 2014 وفي سياق جهودها المتواصلة للمساهمة بفاعلية في رفع كفاءة وخبرة مسؤولي مكاتب التشغيل وتطوير منظومة التشغيل والتدريب في الدول العربية والوقوف على الثغرات والمعوقات التي تواجه أقسام وفروع مكاتب التشغيل وإيجاد الحلول المناسبة لتطويرها وتنمية قدرات وأداء العاملين فيها، من أجل مواجهة البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

السيدات والسادة ،،،

نجتمع اليوم في ظل تحديات وظروف ومستجدات عربية وعالمية بالغة الصعوبة في ضوء ما جرى ويجرى من تغييرات وتطورات عميقة في أكثر من قطر عربي، أبرزت جسامة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوطن العربي وفي مقدمتها تفشى الفقر وتفاقم معدلات البطالة وبوجه خاص بطالة الشباب وهدر طاقات الموارد البشرية مع تغير كافة المفاهيم كمفهوم ثقافة وقيمة العمل ومفهوم الوظيفة ومفهوم القدرة على العمل والعولمة وتزايد حدة المنافسة وما أفرزته من آثار سلبية على أسواق العمل ، بالإضافة إلى مواصلة العديد من البلدان العربية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام وما رافق ذلك من تسريح العمال ، وتزايد عدد السكان النشطين وارتفاع معدلات دخول المرأة لسوق العمل.

كل هذه التحديات جعلت مشكلة التشغيل من الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. بل جعلتها تمثل أكبر التحديات التي تواجه معظم بلدان العالم ومنها بلداننا العربية في الوقت الراهن وفي المستقبل .

السيدات والسادة ،،،

لقد أصبحت قضية التشغيل والبطالة حقيقة وواقع في جميع البلدان العربية دون استثناء ولم يعد ينظر إليها من المشكلات أو الظواهر المزمنة التي تعاني منها البلدان كثيفة السكان وقليلة الموارد الأمر الذي يتطلب مواجهتها بكل جدية في إطار نظرة عربية شمولية وتظافر الجهود وليس بطريقة جزئية وفق تفاقم الظاهرة من عدمها في البلد الواحد باعتبار أن خطورة تفشى الفقر والبطالة وما سيصاحبها من علل اجتماعية قد تتجاوز قدرات بعض البلدان العربية وتتخطى حدودها الجغرافية.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان العربية في مجال النهوض بالتشغيل فلا تزال أسواق العمل العربية تعاني من العديد من التحديات نذكر منها ارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة وتراجع الاستثمارات وتباطؤ النمو الاقتصادي واختلال التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب والاحتياجات الفعلية

لأسواق العمل سريعة التغير ومحدودية فرص انتقال العمالة العربية وغير ذلك من العوامل. و مما لاشك فيه أن مجمل أجهزة التشغيل بغض النظر عن تسميتها أو تكوينها أو تبعيتها فهي لا تخلق فرص عمل بل إن هذه المهمة تقع على عاتق المنشآت الاقتصادية وعلى أصحاب المبادرات القادرين على تنشيط مختلف قطاعات العمل ، وتكون أجهزة التشغيل في الواقع عاملاً مساعداً ومرصداً لاتجاهات التشغيل والبطالة وموجهاً بشأن التوقعات والاحتياجات الفعلية للتخصصات والكفاءات الواجب توفرها بالزيادة أو بالنقص في ضوء المتغيرات والتطورات التقنية والتكنولوجية واتجاهات الاستثمارات ، الأمر الذي يتطلب توسيع مهام واختصاصات هذه الأجهزة وتطوير أدائها لتمكينها من تحقيق المعادلة بين جانبي العرض والطلب على القوى العاملة وتقديم الدعم المناسب لمختلف قطاعات الإنتاج ولطالبي العمل وكذلك تحديث أجهزة الإرشاد والتوجيه المهني لمواكبة التطورات والمستجدات العلمية والتقنية وتحليل الاحتياجات الحالية والمستقبلية لأسواق العمل ووضع سياسة توجيه مهني مناسبة لإعداد وتأهيل الشباب مهنيًا وتنمية ثقافة العمل المستقل لدى النشئ .

السيدات والسادة ..

لقد كثفت المنظمة جهودها في مجال التشغيل خلال السنوات القليلة الماضية ونذكر على وجه الخصوص الوصول إلى أعلى القمم لاتخاذ القرار على المستوى العربي ألا وهي القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية الأولى (الكويت 2009) والتي اعتمدت إعلان الدوحة والفترة (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل وإقرار البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في البلدان العربية والستة مشاريع المنبثقة عنه وعقد المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل (الرياض – فبراير / شباط 2014) بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة ومختلف الجهات الفاعلة في مجالات الاقتصاد والمالية والتربية والتعليم والتدريب المهني ومؤسسات المجتمع المدني من أجل إيجاد توافق فيما بينها لمزيد من التنسيق وتضافر الجهود لوضع وتنفيذ السياسات والنماذج التنموية المناسبة لأوضاع وخصوصيات المنطقة العربية حيث تحقق التوافق المنشود من خلال إصدار "إعلان الرياض للتنمية والتشغيل"، الذي يمثل خارطة الطريق لتحديد متطلبات واحتياجات وألويات التنمية الشاملة والمستدامة في الوطن العربي لما بعد عام 2015.

السيدات والسادة ،،،

وفى الختام يسعدني أن أعرب لكم من جديد عن الشكر والتقدير لمشاركتكم في هذا النشاط الهام مع أطيب التمنيات لكم جميعاً بطيب الإقامة ولندوتكم كل التوفيق والنجاح والخروج بتوصيات عملية تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة للنهوض بالتشغيل وبوجه خاص في تطوير مكاتب ومنظومة التشغيل بمزيد من التعاون والتكامل فيما بين البلدان العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

مستورة
ط / مستورة